الإقتصاد الجزائري بين تداعيات المتلازمة الهولندية وتحديات جائحة كورونا (COVID-19)

The Algerian economy between the repercussions of the Dutch syndrome and the Corona pandemic challenges COVID19

رقايقية فاطمة الزهراء*

بحوث ودراسات إقتصادية

جامعة سوق أهراس– الجزائر

f.regaiguia@univ-soukahars.dz

صيد ماجد

بحوث ودراسات إقتصادية

جامعة سوق أهراس– الجزائر

s.madjed@univ-soukahars.dz

تاريخ الاستلام: 2021/08/28 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/30 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

هدفت الدراسة إلى إبراز تداعيات المتلازمة الهولندية على الاقتصاد الوطني ومخاطر استمرار الاعتماد على النفط لتحقيق متطلبات التنمية بمختلف أبعادها، في ظل انتشار فيروس كورونا (COVID-19) ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود خلل في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، في ظل الضغوطات الكبيرة نتيجة لضعف أنظمة الحماية الاجتماعية، وبالتالي فالدولة أما تحدي خلق البدائل التنموية المتاحة وتثمين عوائدها، من خلال دعم مساهمة القطاعات الأساسية لتحقيق التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي، لعنة الموارد، فيروس كورونا المستجد (COVID-19).

تصنيف JEL: F43,I11,O11,O13,O41,Q43.

Abstract:

This study aims to highlight the implications of the Dutch syndrome on the national economy and the risks of continued dependence on oil to achieve development requirements in all its dimensions, in light of the spread of the Corona Virus (COVID-19).

The study reached a set of results, the most important of which is an imbalance in the structure of the national economy based on oil rents, in light of the great pressures as a result of the weak social protection systems, and therefore the state as for the challenge of creating available development alternatives and the value of their revenues , by supporting the contribution of the basic sectors to achieve development.

Key words: rentier economy, resource curse, COVID-19.

Classification JEL : F43,I11,O11,O13,O41,Q43.

* المؤلف المراسل.

1. المقدمة:

اعتمدت الجزائر ولسنوات طويلة على الريع النفطي كمصدر للإيرادات، ومحرك للنشاط والنمو الاقتصادي، مما جعلها تعاني من تشوهات كبيرة في هياكلها الاقتصادية، حتى أصبحت تتصف بأحادية الاقتصاد ، كما تعرضت وفي وقت وجيز إلى صدمة مزدوجة (تدهور أسعار البترول وانتشار فيروس كورونا-COVID19-) لم تحسب لها الحكومة أي حساب والأصعب من ذلك أن خزينة الدولة لا تحتوي على سيولة تفسح المجال للمناورة، في ظل انتشار الفيروس بين البشر والتي تصل أثاره لحد الموت إذا ما كان الشخص ضعيف المناعة بالموازاة مع ضعف كفاءة الجهاز الصحي، ولمجابهة ذلك فقد اتخذت الدولة خطوات احترازية ، من خلال الحجر الصحي باستثناء الأمن والصحة مع غلق الحدود والتي ساهمت في شل النشاط الاقتصادي للدولة بعد تعطيل العديد من المؤسسات الاقتصادية، سيما مع ضعف العالم الإلكتروني بمستويه الرسمي وغير الرسمي، بالإضافة إلى أن الحجر الصحي أظهر وجود حالة مقلقة من عدم المساواة الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث انفجار اجتماعي محتمل.

وبالتالي أصبحت الجزائر أمام أكبر الأزمات الاقتصادية تحديا، باعتبارها علامة تحذير للنظام الاقتصادي للدولة الذي يرتكز على قطاع المحروقات في ظل تراجع الاحتياطات من العملات الأجنبية. وبالتالي لن يتمكن الاقتصاد من المقاومة مع مرور الوقت، وقد تعجز الحكومة تملما عن تلبية حاجيات المواطنين إذا طال أمد الأزمة المزدوجة أكثر مما ينبغي.

1.1.الإشكالية:

وعلى ضوء ذلك تتمحور إشكالية الورقة البحثية حول التساؤل الرئيسي التالي:

ما واقع ومستقبل الاقتصاد الجزائري بين تداعيات المتلازمة الهولندية وتحديات جائحة كورونا (COVID-19)؟

ويندرج ضمن ذلك بعض التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مضمون المتلازمة الهولندية وكيف يمكن تشخيصها في الدول المصدرة للنفط دون غيرها من الدول؟.
- و ما هي أهم أعراض المتلازمة الهولندية في الجزائر ؟.
- ما هي أهم تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على الإقتصاد الجزائري؟.
- ما هي السبل المتبعة لخروج الاقتصاد الجزائري من دائرة الاقتصاد الريعي والانتقال لتنويع الاقتصاد في ظل جائحة كورونا –COVID-19-؟.

2.1. الهدف من الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على ما يلي:

- إبراز خصائص الاقتصاد الجزائري المعتمد على الريع البترولي والمخاطر المترتبة عنه؛
- تسليط الضوء على المتلازمة الهولندية وتحديد أعراضها على صعيد الاقتصاد الوطني؛
- الكشف على تداعيات فيروس كورونا(-COVID-19) على الاقتصاد العالمي والوطني.

3.1. مساهمة الدراسة وأهميتها:

جاءت مساهمة الدراسة بالنظر لحداثة موضوعه بالنسبة للجزائر وندرة الدراسات التحليلية المعمقة من خلال:

- نزع الغموض عن أحد المواضيع الاقتصادية الحساسة التي تمس الاقتصاد الوطني في الوقت الراهن ، سيما مع بروز ملامح جديدة للنظام العالمي الجديد؛

- استقراء تموقع الجزائري ضمن مؤشرات الأداء الاقتصادي التي تصدرها مؤسسات التنمية الدولية لاستخلاص مسببات إخفاق وتعثر مسيرتها التنموية، مع الكشف على أهم تداعيات إنتشار فيروس كورونا على مختلف مؤشرات الإقتصاد الوطني؛
- الكشف عن أهم الآفاق المحتملة للاقتصاد الوطني في ظل الصدمة المزدوجة وتداعيات ذلك على مختلف الهياكل الاقتصادية الوطنية؛
- المساهمة وبإمكانات متواضعة في زيادة الرصيد المعرفي وإثراء الدراسات المحدودة التي تناولت الموضوع.

4.1. منهجية الدراسة:

استنادا لطبيعة موضوع الدراسة، فهو يتطلب تضافر مجموعة من المقاربات والمناهج كالتي تستخدم في إعداد البحوث والدراسات العلمية، لذلك اعتمد أسلوب "تحليل المضمون" عند التطرق لظاهرة المتلازمة الهولندية، في حين اعتمد المنهج "التجريبي، التحليلي والإحصائي" عند تحليل مختلف الأشكال البيانية. لقد أنجز العمل بالاعتماد على مجموعة من المصادر باللغة العربية والأجنبية، والاستعانة بالمجلات والدوريات، مواقع على الشبكة العنكبوتية وتقارير تصدرها وكالات دولية وإقليمية، وللتأكد من مصداقية المعطيات المتاحة فقد تم مقارنتها في أكثر من مصدر لتفادي ما قد يشوبها من أخطاء (متعمدة أو غير متعمدة).

5.1. الدراسات السابقة:

- (بهلول لطيفة ، 2012) : دراسة بعنوان : تأثير المرض الهولندي على سعر الصرف الحقيقي – التشخيص و كيفية المعالجة -: هدفت الدراسة إلى التعريف بظاهرة المرض الهولندي التي تطرح إشكالا كبيرا في العديد من الدول النفطية في العالم ، فتدفق إيرادات النفط في هذه الدول يسبب تأثيرات جانبية كبيرة على هذه الاقتصاديات و هذا سيؤثر على قيمة العملة المحلية لهذه الدول و منه على تنافسية القطاع التقليدي أمام المنافسة الأجنبية ، و من بين أهم النتائج المتوصل إليها أنه عند انتهاج الدولة الجزائرية سياسة اقتصاد السوق والحرية في التعاملات الاقتصادية ظهر وجود المرض الهولندي في الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى عدم ثبات سعر الصرف وانخفاض قيمة العملة المحلية خلال فترة الدراسة (1990-2010)، كما أن الدولة تعد أحد أركان النظام العالمي ودورها كان ولا يزال موجودا ومطلوبا والحديث عن الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية هو الحديث عن تحسن و ترشيد أدائها الاقتصادي و الحد من الآثار غير المرغوب فيها لظواهر اقتصادية كالمرض الهولندي .
- (بلقلة براهيم ، نورين بومدين ،2018) : دراسة بعنوان: الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري و علاقته بظاهرة المرض الهولندي -:هدفت الدراسة إلى إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالمرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري ومن ثم اقتراح أهم الآليات الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة وذلك بعد إبراز سمات الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري والعلاقة بين ريع النفط وظاهرة المرض الهولندي مع تحليل أعراض المرض الهولندي في الجزائر وأهم الآليات التي من شأنها مواجهة الظاهرة ، و قد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كان أهمها :أن نظرية المرض الهولندي ترتبط بالأداء الاقتصادي الضعيف للدول الغنية بالموارد الطبيعية ، على اعتبار أن وفرة هذه الأخيرة تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مما يزيد من الطلب على السلع الأجنبية لقاء تراجع الطلب على السلع المحلية وبالتالي تراجع القطاع الصناعي ومنه حجم الصادرات خارج قطاع النفط ، وبالنسبة لأعراض المرض الهولندي على مستوى الاقتصاد الجزائري تتجلى في ركود القطاعات المنتجة للسلع التبادلية وازدهار القطاعات المنتجة للسلع غير التبادلية مما أدى إلى ضعف تنوع هيكل

الصادرات وارتفاع حجم الواردات من جهة، وإلى دورية السياسة المالية والتي تشمل سياسة الإنفاق التي تكون توسعية خلال فترة الانتعاش (زيادة المداخيل) وتكون انكماشية في فترات الركود (تراجع المداخيل) من جهة أخرى .

- (الوليد أحمد طلحة ، 2020): دراسة بعنوان: التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية - :هدفت الدراسة إلى الوقوف على الأثر الاقتصادي لفيروس كورونا على الدول العربية مع إبراز الجهود الدولية والعربية المبذولة(السلطات الوطنية، دور المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي، وزارات المالية ....) لمواجهة الوباء والحيلولة دون انتشاره قد تم تسليط الضوء على الاقتصاديات العربية بالاستناد إلى بعض الإحصائيات المتاحة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الآثار الاقتصادية المحتملة لفيروس كورونا إلا أن التوقعات تشير إلى أن الصدمة قد تكون كبيرة بالأخص فيما يتعلق بتوفير مدخلات الإنتاج والسلع الاستهلاكية المستوردة وفي بعض الدول قد تكون الصدمة أقل من دول أخرى، ذلك يعتمد على مدى قوة الاستهلاك المحلي ومرونة سعر الصرف وعمق سوق النقد الأجنبي في تلك الدول ، كما أن الدول التي تتمتع بقطاع مصرفي سليم و ذو مناعة ضد صدمات العرض والطلب يمكن أن تكون مستويات تأثرها أقل لأثر الجائحة، بالإضافة إلى مدى متانة شبكات الحماية الاجتماعية وقوة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، 2020) ، دراسة بعنوان : مرض فيروس كورونا كوفيد-19) وأثاره على الأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى و شما إفريقيا: كيف تكون الاستجابة –هدفت الدراسة إلى تقييم التأثيرات المحتملة لمرض كورونا المستجد - كوفيد -19) وما يرتبط به من إغلاق وتباعد اجتماعي على الزراعة والأمن الغذائي في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، مع إبراز التدابير اللازمة للحد من أثاره على الأمن الغذائي والتغذية، مع الاهتمام على نحو خاص بفئات المجتمع الأكثر قابلية للتأثر، وقد توصلت الدراسة إلى أن كوفيد -19- أظهر هشاشة الأنظمة الصحية والغذائية للاقتصاديات المدروسة، كما أظهرت الأزمة مدى الترابط القوي بين أهداف التنمية المستدامة وهي بذلك تقدم فرصة ومبررا قويا للقيام بتحولات في نظم الأغذية والصحة للتمكن من تحقيق أهداف التنمية المستدامة كما تقدم الجائحة فرصة للمجتمع الدولي للتضامن وتحويل الأزمة إلى محرك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030.
- (ذي يزن الأعوش ، 2020) ، دراسة بعنوان : التأثيرات الاقتصادية لوباء كورونا -، هدفت الدراسة إلى تقييم ظاهرة تمثل تهديدا للاقتصاديات المحلية والاقتصاد العالمي على حد سواء وبالتالي لابد من الاستعداد المبكر لإعداد خطط وإستراتيجيات لإدارة الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تفشي الوباء، فرغم أهمية الدراسة لكنها لم تكشف سوى عن جزء من التأثيرات وذلك لقصر مدة الدراسة ومحدودية المعلومات، عموما من بين أهم النتائج التي توصل إليها الدراسة أن وباء كورونا تسبب في تراجع الأنشطة التجارية والاستثمارية المحلية للاقتصاديات التي انتشر فيها، كما تسبب في عرقلة حركة الصادرات والتجارة الخارجية كما تأثر الأسواق المالية والقطاعات الصناعية الدولية.

2. مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

رغم التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري ،من خلال التحول في طبيعة النظام الاقتصادي السائد وما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن القطاعات الهيكلية الكبرى للاقتصاد الجزائري لم تتغير ، حيث يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري ، باعتباره يمثل حوالي 98% من مجمل صادرات الدولة وحوالي 65% من الإيرادات العامة للدولة ويساهم بحوالي أكثر من 30% من إجمالي الناتج المحلي ، و يعتبر كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للدولة، ـ خاصة وأن الجزائر بإمكانياتها ومواردها المتاحة احتلت المرتبة الخامسة عالميا من مخزون الغاز الطبيعي والمرتبة الرابعة عشر من حيث المخزون النفطي ، بإعتبارها تمثل أكبر مصدري الغاز الطبيعي. (التقرير السنوي ، جويلية 2018،ص 20)

فبعد التوسع الكبير ، من حيث الحجم الذي تم تسجيله سنة 2016 بحوالي 7.7 % من مجمل النتاج الداخلي الخام عاد النشاط الاقتصادي في قطاع المحروقات نحو التراجع في الإنتاج الذي تم تسجيله خلال الفترة (2006-2014) ، مع تسجيل نمو سلبي في القيمة المضافة(-3%) ترافق ذلك مع تسجيل مساهمة سلبية في النمو الإجمالي(-32.4%)، و بالمقابل ارتفعت حصة قطاع المحروقات في مجمل الناتج الداخلي الاسمي من 17.4 %سنة 2016 إلى 19.1% سنة 2017 و ذلك نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للبترول ،فمن حيث القيمة الجارية وصلت القيمة المضافة لقطاع المحروقات 3608.8 مليار دينار بزيادة قدرها 19.3% لسنة 2017 مقارنة بالسنة السابقة وذلك نتيجة لتحسن الأسعار عند التصدير .

الشكل رقم -01- نمو قطاع المحروقات في الجزائر خلال (2003-2017)

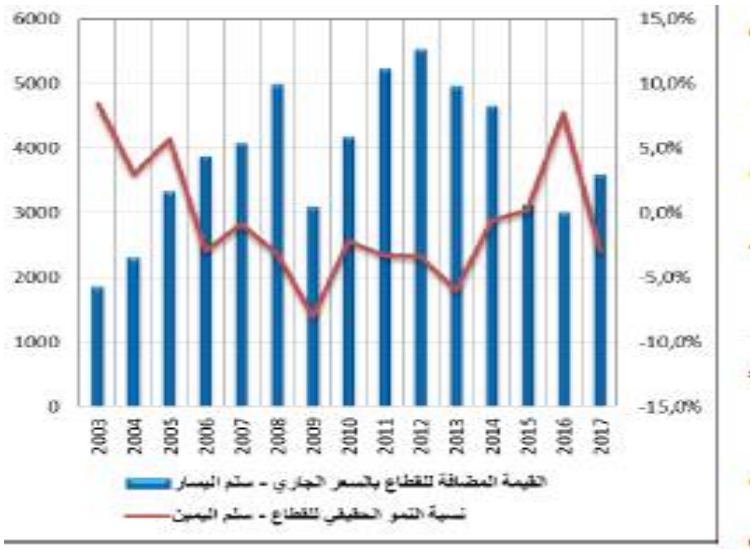

المصدر : التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،إصدار جويلية 2018 ، بنك الجزائر .ص: 20.

فقد ارتفع متوسط أسعار التصدير للبترول الخام بـ 20.3 % سنة 2017 ، حيث انتقل من متوسط سنوي قدره : 45 دولار للبرميل سنة 2016إلى 54.1 دولار للبرميل سنة 2017 ، واتبع متوسط أسعار التصدير للمحروقات الغازية نفس الاتجاه مكتسبا بذلك 18.9% ليبلغ 5.09 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية بالنسبة للغاز الطبيعي مقابل 4.29 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية سنة 2016.

هذا وقد انخفض حجم المحروقات المصدرة بـ 2.18% سنة 2017 (أي -4.32% بالنسبة للمحروقات السائلة و زيادة بـ 0.3 % بالنسبة بالمحروقات الغازية.

الشكل رقم - 02-مساهمة قطاع المحروقات في الجزائر في نمو مجمل الناتج الداخلي خلال (2003-2017)

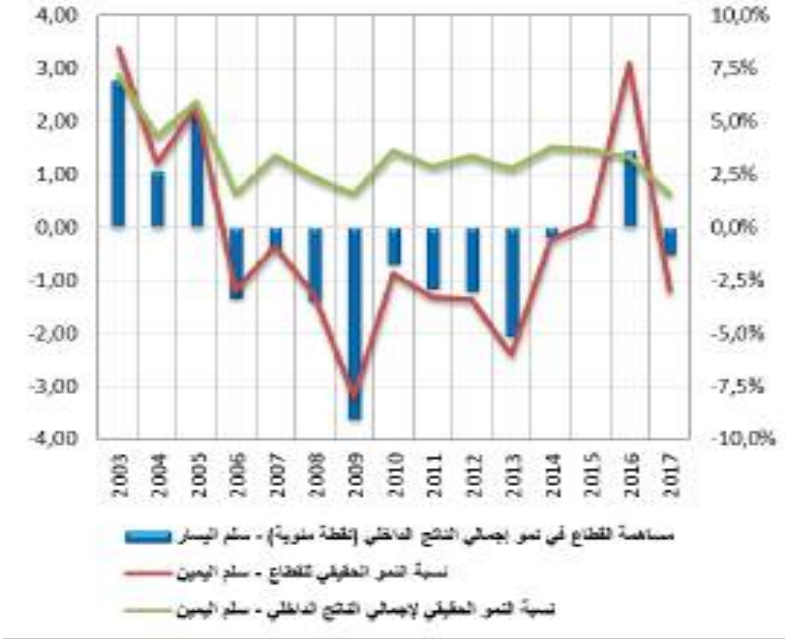

المصدر: التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،إصدار جويلية 2018 ، بنك الجزائر ، مرجع سابق ص: 20.

مع العلم أن مجمل الإيرادات من المحروقات كانت 33080.6 مليون دولار سنة 2015 و 27917.5 مليون دولار سنة 2016 ، 33202.8 مليون دولار سنة 2017 و 38952.6 مليون دولار سنة 2018 و 8833 مليون دولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2019 ،إلا أن الاعتماد على ريوع الصادرات النفطية ترتب عنه تذبذب في المداخيل من العملة الصعبة، خاصة وأنه مورد قابل للنضوب في فترة زمنية معينة ، وما يصاحبه من أزمات دورية مترتبة عن التقلبات في أسعاره، سيما مع عدم القدرة على الاستفادة من الوفرات النفطية التي ساهمت بانزلاق الاقتصاد الوطني تحت ما يسمى بالمتلازمة الهولندية.

3. مستقبل الاقتصاد الجزائري في ظل المتلازمة الهولنديةودورية أزمات السوق النفطية

إن موجة التراجعات الأخيرة في أسعار النفط أدت إلى انعكاسات سلبية على حجم الإيرادات النفطية في الجزائر وبالتالي على حجم موازنتها المالية المعتمدة أساسا على الريع النفطي، وهذا ما يفرض عليها ضرورة إحداث تحولات جوهرية في هيكلية إقتصادها لتكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات، متشابكة النشاطات ومتكاملة الوحدات وذلك لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

1.3.مفهوم المتلازمة الهولندية:

اقتصاديا تعرف بأنها العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية أو الزراعية ، فالآلية بهذه المتلازمة تكمن في أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية أو تدفقات المساعدات الخارجية ستجعل عملة الدولة المعنية أقوى بالمقارنة مع الدول الأخرى، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراتها بالنسبة للبلدان الأخرى، بينما تصبح وارداتها أرخص، وبالتالي يجعل قطاع الصناعات التحويلية في الدولة أقل قدرة على المنافسة. ورغم أن المصطلح يرتبط غالبا باكتشاف الموارد الطبيعية، فإنه يمكن ربطه بأي تطور ينتج عنه تدفق كبير من العملات الأجنبية، بما في ذلك زيادة حادة في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر.

ويعود اسم المصطلح نسبة إلى هولندا لحالة من الكسل والتراخي الوظيفي أصابت الشعب الهولندي خلال الفترة (1900-1950) عند اكتشاف حقل كبير للبترول والغاز في بحر الشمال (هولندا) والأرض الواطئة حيث توجه الشعب للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي ألبذخي، فكان أن دفع ضريبة هذه الحالة ولكن بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فذهبت تسميتها في التاريخ الاقتصادي بالمتلازمة الهولندية (مرض الهولندي، العلة الهولندية، العلة الريعية، لعنة الموارد الطبيعية) (Ueno, 2010,p03) . وتتلخص أسباب المتلازمة الهولندية في النقاط التالية :

- الاعتماد على مورد أولي وحيد؛
- زيادة أسعار صادرات المنتج الرئيسي في الأسواق العالمية ؛
- عجز السياسات الاقتصادية المتبعة في البلد ، مع زيادة المساعدات الخارجية؛
- تدني روح المبادرة والإبداع من طرف المواطنين وزيادة الاعتماد على الدولة.

وقد كانت الدراسة المقدمة من طرف (W.Max.Corden) و (J.Peter. Neary) سنة 1982 لها الفضل في تقديم نموذج تفسيري للمتلازمة الهولندي، من خلال فرضية وجود اقتصاد مفتوح صغير ومكون من ثلاثة قطاعات رئيسية وتشمل (W.max Corden, 1982, p828):

- **قطاع مزدهر**: و يشمل قطاع الموارد الطبيعية (النفط ، الغاز ....) ، وله عائدات كبيرة مترتبة عن صادرات القطاع نتيجة زيادة الأسعار في السوق الدولية وارتفاع الطلب عليها؛
- **قطاع متخلف** : ويشمل قطاع المنتجات المصدرة خارج قطاع الموارد الأولية (القطاع الصناعي، القطاع الزراعي ....)؛
- **قطاع المنتجات غير التبادلية**: ويشمل السلع غير القابلة للتبادل التجاري (القطاع الخدماتي مثلا ....) ؛

و قد كان الهدف من النموذج:

- معرفة تأثير حركة الموارد ، على اعتبار أن تطور القطاع المزدهر يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل و منه زيادة إنتاج القطاع ، و بالتالي انتقال عوامل الإنتاج من بقية القطاع إلى قطاع الموارد الطبيعية نتيجة لارتفاع أجور القطاع المزدهر ؛
- عند اكتشاف جديد للموارد الطبيعية أو زيادة الطلب العالمي على الموارد الطبيعية يترتب عند زيادة صادرات الدولة ومنه مداخيلها التي تنعكس بشكل مباشر على الدخل الفردي ومنه زيادة الإنفاق الاستهلاكي للدولة و الفرد (بمعنى زيادة الطلب) ،والذي يترتب عنه زيادة في أسعار المنتجات غير التبادلية(كونها تتحدد في السوق المحلية) أكبر من نظيرتها التبادلية(كونها تتحدد وفق الأسعار العالمية) والذي ينعكس بشكل مباشر على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي ومنه على صادرات الدولة .

2.3. أعراض المتلازمة الهولندية:

الثروات الطارئة المتأتية من موارد طبيعية سخية ومطلوبة في سوق الاقتصاد العالمي معدنية كانت أو زراعية . تضفي على النظام والنشاط الاقتصادي ما يمكن وصفه بأنه «الطابع الريعي.«وهو طابع يدر أموالا ولكنه ينفذ مع استمراره بالإضافة إلى تعطيل قوى العمل ومواهب الإبداع وأنشطة الإنتاج وكلها تشكل بداهة عناصر وإمكانات التنمية والتقدم في أي بلد من البلدان.

أي أن تلك الثروات الريعية الطائلة لا تؤدي فقط إلى إبطاء خطى النمو الاقتصادي الناتج عن العمل والإنتاج، بل إنها تؤدي كذلك إلى توليد اتجاهات أو بالأدق بيئات أو مناخات سياسية تنمو في غمارها النزعات السلطوية وأساليب الحكم الاستبدادية لقاء تهميش المواطنين.

وعلى الصعيد الوطني يعتبر قطاع المحروقات عماد الاقتصاد الوطني، بمساهمته بحوالي 98 % من مجمل صادرات الدولة و 65 % من الإيرادات العامة للدولة التي تستغل في تشييد البنى التحتية والمشاريع الكبرى، ورغم ذلك لكن المسيرة التنموية في الجزائر متعثرة، أي أنها دولة تستهلك أكبر مما تنتج مع اعتمادها كليا على النفط والغاز، وبالتالي تقلبات الإيرادات هي المعوق الأساسي للتنمية وليست تقلبات الأسعار ، أي أنه يمكن للدولة التعايش مع مستوى منخفض نسبيا لأسعار النفط ولكنه مستقر بالمقارنة بمستوى مرتفع نسبيا وحاد التقلب سيما مع التراجع في القطاع الإنتاجي (الصناعي والزراعي)، مما يفسر ذلك بوجود علاقة طردية بين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر وأسعار المحروقات.

وبما أن السوق النفطية من أكثر الأسواق تقلبا وما يترتب عن ذلك من كساد ورواج في الدورات الاقتصادية واضطرابات في رصيد الموازنة العامة وفي أسعار السلع و الخدمات بما فيها الاضطرابات في قيمة العملة في السوق المحلية.

فصدمة تراجع أسعار النفط تتطلب تغييرا في سياسات التنمية وبرنامج تقشف عاجل في ظل انعدام إستراتيجية شاملة لضمان تطوير إنتاج ثروات جديدة في الصناعة والزراعة والخدمات ويبقى النمو المتوقع مدعوما بوتيرة النمو المعتدلة في القطاع غير النفطي، وفي إطار خطة الدولة الإستراتيجية لسنة 2030 تستهدف رفع معدل نمو القطاع غير النفطي إلى 6.5 % وزيادة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج إلى 10% بحلول سنة 2030.، وترتكز الإستراتيجية على النقاط التالية (صندوق النقد العربي، الإصدار التاسع -2019، ص19) :

- تطوير المزيد من المشاريع؛
- تنويع مصادر تمويل القطاع الخاص؛
- التنويع الاقتصادي؛
- تنظيم عمليات إدارة الأراضي؛
- ضمان أمن و تنوع مصادر الطاقة؛
- تحسين الحوكمة الاقتصادية.

3.3. بوادر المتلازمة الهولندية في الجزائر:

على اعتبار أن زيادة الاعتماد على مورد وحيد (قطاع المحروقات) في الإنتاج والتصدير لقاء تراجع نسبة مساهمة القطاعات المنتجة، من خلال رفع قيمة العملة المحلية، مما يؤثر على درجة تنافسية القطاع على الصعيد الدولي ويمكن تلخيص تلك الأعراض في النقاط التالية:

❖ **ضعف مساهمة القطاعات الرئيسية المنتجة:**

حيث تتخصص الجزائر بشكل إجمالي في إنتاج وتصدير المحروقات والمواد الطاقوية، بينما تسجل عجزا في مختلف القطاعات خارج قطاع المحروقات، مما يعني ذلك أن الجزائر تمتلك ميزة نسبية في قطاع المحروقات وتفتقد لها في بقية القطاعات، إلا أن ذلك يجعل الاقتصاد الوطني في تبعية، وفي حالة اضطراب مستديمة بسبب الصدمات المتعلقة بتقلبات أسعار الخامات وسعر صرف الدولار في الأسواق الدولية وذلك دون هامش آمان يغطيها من بقية القطاعات مما يضعف القدرة التنافسية للبلد (Bouacoud,1998 ,p88).

حيث تراجعت وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع الفلاحي الوطني ، من حيث الحجم خلال الفترة التي أتيحت فيها الإحصائيات، فقد وصلت 1.2% سنة 2017 مقابل 1.6% سنة 2016 و6% سنة 2015 ، مع العلم أن هذا القطاع يوظف حوالي 1.102 مليون شخص بما يعادل 10.1% من القوى المشغلة، وتقدر القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع 2318.9 مليار دينار ممثلة 16.2% من القيمة المضافة للاقتصاد بمفهومه الحقيقي و 12.3 % من مجمل الناتج الداخلي (أنظر الشكل أدناه) ويتعلق هذا التراجع في نمو الفلاحة بأغلب المحاصيل الزراعية مع مستويات نمو في العديد من المنتجات.

الشكل رقم - 03- مساهمة قطاع الزراعي والغابات والصيد البحري في نمو مجل الناتج الداخلي في الجزائر خلال (2017-2003)

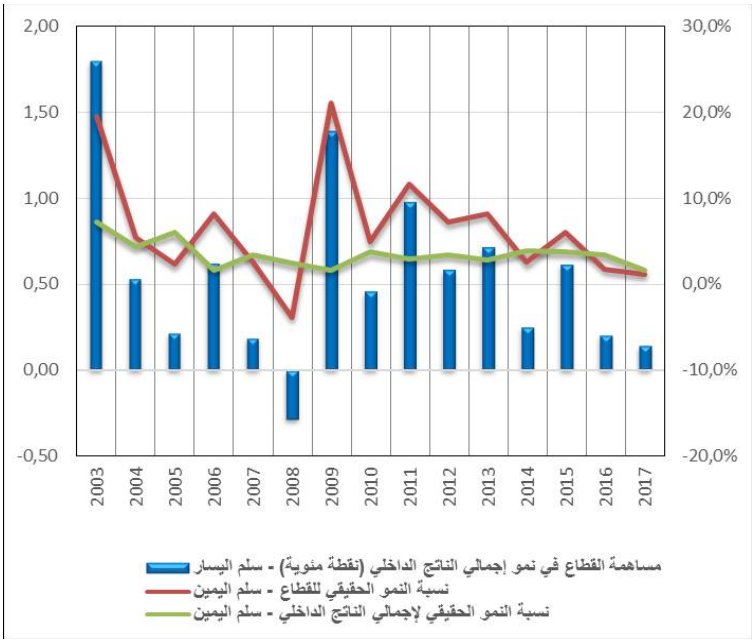

المصدر: التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،إصدار جويلية 2018 ، بنك الجزائر ، مرجع سابق ص: 15.

أما في القطاع الصناعي فقد بلغ تدفق الثورة المنتجة من طرفه 1037 مليار دينار بما يعادل حوالي 5.5% من مجمل الناتج الداخلي ويساهم توسعه بواقع 17% في النمو الإجمالي للنشاط الإقتصادي لسنة 2017 وكون تطور النشاط الصناعي مدفوعا بثلاث فروع نشاط: الصناعات الغذائية بمعدل نمو: 5.7% ، الماء والطاقة : 8.3% و مواد البناء 6.5% بمساهمة لتلك الفروع بحوالي 69.8 % في القيمة المضافة للقطاع ككل لسنة 2017. لكنها مساهمة ضعيفة مقارنة بقطاع المحروقات خاصة في الصادرات.

الشكل رقم -04- مساهمة قطاع الصناعة في نمو مجمل الناتج الداخلي في الجزائر خلال (2003-2017)

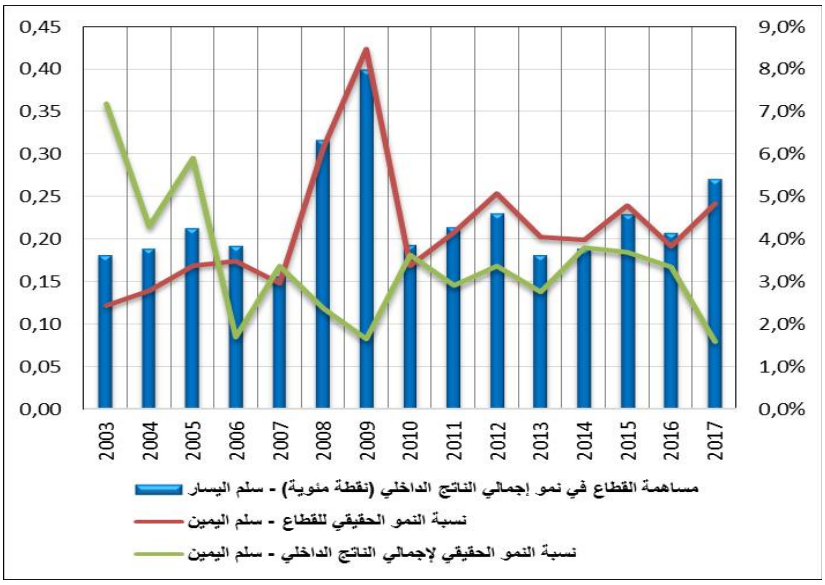

المصدر: التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ،إصدار جويلية 2018 ، بنك الجزائر ، مرجع سابق ص: 22

ورغم جملة الإصلاحات التي قامت بها الدولة، والتي سمحت باستعادة بعض المؤشرات على المستوى الاقتصادي سيما المؤشر الايجابي لمعدل النمو المحقق، إلا أن ذلك يحمل بين طياته خفايا متعلقة بتحقيق معدلات نمو سلبية في القطاع الصناعي الذي لا يزال يعاني جملة من الصعوبات سيما وأنه لم يتبوأ المكانة المستحقة في تكوين الناتج الداخلي الخام وبذلك وجدت المؤسسة الاقتصادية الوطنية نفسها في عالم متغير ، متعدد الأبعاد والمعايير مما جعل بقاءها مرهونا بمدى قدرتها على التكيف والتجاوب مع المستجدات وتحديات البيئة التنافسية الدولية التي تضعها في اختبار لإمكانية تبني إستراتيجيات جديدة للتغيير وفقا لما تمتلكه من قدرات وميزات تنافسية ، خاصة مع تبعية الجهاز الإنتاجي للخارج لتموين مدخلات العملية الإنتاجية (Bouzidi, 1999 , p63) ،

مع ضعف القدرة التصديرية، وقد يعود انخفاض الطلب على المنتجات الصناعية الجزائرية لعدم ملائمتها للمواصفات (لقلة جودتها مثلا)، صعوبة التسويق وانعدام محفزات رفع المردودية، سيما، أن المحروقات تطغى على تشكيلة مجمل الصادرات الجزائرية (Abdoun, 1999 ,34) .

❖ **ارتفاع سعر الصرف الحقيقي:**

بما أن الجزائر دولة ريعية وتعطي أهمية كبيرة لقطاع المحروقات وصادراته ،لقاء تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يزيد ذلك من عوائدها من العملة الصعبة، وعند توجيه كل تلك المداخيل إلى الواردات فينعكس ذلك على زيادة العرض النقدي ومنه زيادة سعر الصرف الحقيقي، بمعنى زيادة الإنفاق الحكومي ينعكس بشكل مباشر على الإنفاق الاستهلاكي ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات واليد العاملة، ومنه زيادة الأسعار النسبية للمنتجات غير التبادلية وبدرجة أكبر للمنتجات التبادلية (لأنها تستورد ولأن المنافسة في تلك المنتجات أقوى) والذي ينعكس بشكل مباشر على ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

وعند تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب العديد من الأزمات الدورية و مع تعود اقتصاد ومالية الدولة على أسعار النفط المرتفعة كما كانت سائدة عبر الإنفاق بشكل كبير ، مما تجد صعوبة في تخفيض سعر الصرف ومستوى المعيشة.

ومن جهة أخرى تراجع الصادرات خارج قطاع المحروقات وقلة مقدرة القطاع على المنافسة في الأسواق الدولية يترتب عنه عزوف المستثمر على الولوج لذلك القطاع خاصة مع تراجع العائد المنتظر والمقوم بالعملة الأجنبية لارتفاع تكاليف القطاع، وبالتالي خروج العملات الأجنبية بالتحويل للخارج خوفا من تدني قيمتها مقارنة بالعملة المحلية، خاصة مع ارتفاع معدلات البطالة في كل القطاعات، مما انعكس ذلك على تراجع المقدرة الشرائية للمواطنين وانتشار الفقر عموما فالاعتماد على مورد وحيد في التصدير ، مع محدودية القاعدة التصديرية المتنوعة له تأثر مباشر على الارتفاع المستمر لسعر الصرف ولجوء الدولة إلى تخفيض قيمة الدينار.

❖ **ضعف تنوع هيكل الصادرات وارتفاع حجم الواردات:**

لقد ساهم الانتعاش في أسعار البترول خاصة سنة 2017 بعد سنتين من الانخفاض إلى الزيادة في قيمة الصادرات من المحروقات إلى ما قارب 33.20 مليار دولار مقابل 1.37 مليار دولار من الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يؤكد على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك لا تزال هذه الصادرات من السلع خارج المحروقات ترتكز على ثلاث فئات من المنتجات والتي تمثل حولي 71% من الإجمالي وتشمل:الأسمدة المعدنية أو الكيميائية الأزوتية (32%)، الأمونياك اللامائي (23%) والسكر (16%)، بالمقابل تراجعت الواردات من 59.67 مليار دولار سنة 2014 إلى 52.65 مليار دولار سنة 2015 ثم 49.44 مليار دولار سنة 2016 لتصل إلى 48.73 مليار دولار سنة 2017، فالتراجع الطفيف المسجل والمقدر بـ 703 مليون دولار والمسجل سنة 2017 يتعلق بمنتجات التجهيز الصناعية والمنتجات النصف المصنعة في ظل الارتفاع أو الاستقرار النسبي لمجموعات المنتجات الأخرى، حيث توجهت الواردات من المنتجات الغذائية نحو الارتفاع بحصة نسبية 16.6% من مجمل الواردات ووصلت الواردات من المنتجات الغذائية 8.07 مليار دولار سنة 2017 لقاء 7.86 مليار دولار سنة 2016، و ترتبط الزيادة عموما بارتفاع الواردات من مسحوق الحليب، كما ارتفعت الواردات المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية بحصة نسبية 16.6 % من مجمل الواردات لتسجل 8.07 مليار دولار سنة 2017مقابل 7.90 مليار دولار سنة 2016 و ترجع الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع الواردات من السيارات السياحية ومجموعة CKD .

الشكل رقم - 05- هيكل الصادرات و الواردات في الجزائر خلال (2014-2018)

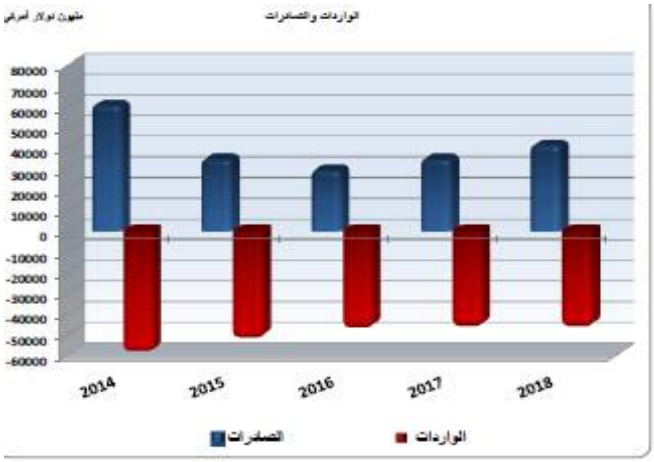

المصدر: النشرة الإحصائية الثلاثية ، بنك الجزائر ، إصدار جوان 2019 ، مرجع سابق ، ص: 28.

تدل التوجهات لتطور مختلف المجموعات من المنتجات المستوردة ، وفي سياق نمط التنظيم الحالي للاقتصاد الوطني أن متغير التعديل الاقتصادي الكلي يكمن في الاستثمار في الوقت الذي يعرف فيه الاستهلاك استمرارا في توسعه النسبي

مدعما بعودة النمو الديموغرافي وكذلك دعم أسعار العديد من المواد الغذائية الأساسية ،وكنتيجة لارتفاع الصادرات مدعما بقطاع المحروقات والتراجع الطفيف في الواردات تقلص العجز في الميزان التجاري من 20.13 مليار دولار سنة 2016 إلى 14.17 مليار دولار سنة 2017 ليسجل إنخفاضا معتبرا بنسبة 87.89% خلال سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

❖ **المعوقات الاقتصادية للقطاعات الوطنية**

وتتمثل في المشاكل المتعلقة بالهياكل الاقتصادية وتظهر من خلال ضعف وافتقار الجزائر إلى المنشآت القاعدية الحيوية (سواء المتعلقة بشبكات المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية أو المتعلقة بالري وشبكات توصيل المياه) والتي تعتبر القطاع الجوهري وشريان التنمية في الاقتصاد من خلال الربط بين مختلف القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى المشاكل ذات الطبيعة المالية، حيث يعاني القطاع المالي الوطني من صعوبة كبيرة (فهو يتسم بالتخلف وعدم الفاعلية وعدم قدرته على الاستجابة لطلبات العملاء والمستثمرين فضلا عن المركزية في اتخاذ القرارات ووضع الإجراءات المصرفية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، مع نقص المعلومات والمعطيات حول الفرص التمويلية المتاحة، غياب الشفافية والفعالية في منح القروض، ضعف المنتجات المالية المقترحة على المستثمرين الخواص) تجعله يعجز عن الصمود أمام المنافسة الأجنبية ،فضلا عن العبء الثقيل الذي تفرضه على ميزانية الدولة وميزان المدفوعات(Ministére des Finances, 2019) .

❖ **المعوقات المتعلقة بالمحيط الاقتصادي الوطني:**

وتتمثل في المشاكل الأمنية والتشريعية، حيث يعتبر الاضطراب السياسي ومشكل الاستقرار والأمن من أهم المعيقات المؤثرة على مدى نجاعة المحيط الاقتصادي، فضلا عن الغموض وانعدام الشفافية في بعض التشريعات والنصوص القانونية والتغيير المستمر لها مع كل حكومة جديدة، مما يقيد مناخ الاستثمار في الجزائر، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجهها بيئة الأعمال الوطنية، لبعد السوق عن الالتزام بالمعايير الدولية المعتمدة، غياب الثقافة البورصية والإعلامية لدى المجتمع والجهل التام لأهمية البورصة والنظام المالي بأكمله كدعامة جوهرية لتمويل المشاريع الوطنية والأجنبية في ظل اقتصاد السوق، بالإضافة إلى عدم تجاوب القطاع الخاص لعجز معظم المؤسسات العمومية وفقدانها لأدنى مقاييس التسيير والشفافية.

❖ **ارتفاع مستوى الحماية التجارية:**

حيث أعتبر الاقتصاد الوطني حمائيا بدرجة كبيرة لارتفاع معدلات الحماية الجمركية تقريبا على مستوى كافة القطاعات الاقتصادية وتشمل (القطاع الغذائي، قطاع النسيج، الأخشاب والورق، الخزف والزجاج، التجهيزات العلمية والمهنية)(Handoussa Heba, Reiffers Jean Louis , 2000) مما يجعل ذلك القدرة التنافسية الاقتصادية للبلد ضعيفة.

الجدول رقم - 01 -ترتيب الجزائر حسب تقرير التنافسية العالمي خلال الفترة (2010-2019)

الترتيب / السنوات	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014	2014 2015	2015 2016	2016 2017	2017 2018	2018 2019
ترتيب الجزائر	86	87	110	100	79	87	87	86	92
مجمل الدول المترتبة	136	142	144	148	144	140	138	137	140
درجة المؤشر العام	4.0	4.0	3.7	3.8	4.1	4.1	4.0	4.0	3.8
المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير التنافسية للفترة 2010-2019									

فلم تنجح الجزائر في أخذ موقع تنافسي يناسبها رغم جملة الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على مختلف هياكلها الاقتصادية لإمكانية تحقيق مستوى في حده الأدنى، على غرار الدول العربية التي دخلت مؤشر التنافسية الدولية، كتونس ومصر ، السعودية.

4. جائحة كورونا –COVID-19- و الإقتصاد الجزائري

انتشرت جائحة كورونا –COVID -19 – في جميع أنحاء العالم، ومن المحتمل أن تؤدي ردود فعل بعض الدول ضد التهديد الذي يمثله فيروس كورونا المستجد إلى تعقيد بعض المشاكل القائمة فيها خاصة في سياق دولي ملئ بالتحديات، وقد ينتج عن ذلك أن تتحول الصعوبات الاقتصادية و الاجتماعية إلى أزمات سياسية، وعلى الرغم من وجود تباينات كبيرة بين مختلف دول العالم من حيث أنظمتها الصحية والموارد المتاحة في مواجهة الوباء لكن معظمها غير مهيأة للتعامل مع تأثير مرض معدي وقاتل كمرض كوفيد -19-

1.4. فيروس كورونا -COVID-19-

يعيش العالم اليوم ظرفا استثنائيا في ظل انتشار فيروس كورونا و ما له من تأثيرات اقتصادية واسعة النطاق على عدة مستويات بما فيها تأثيره على أنشطة الاستهلاك والتصنيع والاستثمار وزيادة مستويات عدم اليقين، خاصة مع تراجع ثقة المستهلكين والمستثمرين، فقد فرض فيروس كورونا قيودا على أنشطة العديد من القطاعات الاقتصادية، في ظل توجه العديد من الدول لفرض حظر على تنقلات الأفراد بما فيها قطاعات السياحة والطيران والتجارة والصناعة التحويلية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث تشير العديد من السيناريوهات إلى دخول الاقتصاد العالمي في مرحلة ركود عالمي تفوق تلك المسجلة خلال الأزمة المالية العالمية.

ويختلف فيروس كورونا عن باقي الأوبئة والأمراض التي أصابت العالم على مر التاريخ والتي انحصر تفشيها على نطاق محدود (مثل وباء سارس في الصين، وباء إيبولا غرب إفريقيا، الأنفلونزا الإسباني، أنفلونزا الخنازير)، على اعتبار أن تلك الأوبئة لم تترك نفس الآثار التي نتج عنها فيروس كورونا خلال فترة وجيزة وهناك عدة قنوات تدعم التدفقات الاقتصادية بين الدول، وفي حالة الأزمات ستلعب تلك القنوات دورا مهما في نقل الأزمات والزيادة من حدتها وبالنسبة لفيروس كورونا من بين تلك القنوات:

- **المؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية:** رغم وجود الآليات التحوطية والاحترازية للقطاع المصرفي، إلا أن حالة الركود الاقتصادي العالمي المحتملة، يمكن أن تدفع بعض المؤسسات إلى التأخر عن تسديد أقساط القروض، كما قد تتعرض العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية إلى صعوبات مالية كبيرة بما فيها الإفلاس، نتيجة لتراجع مستويات الثقة والسيولة فيها.
- **التجارة:** حيث أن إغلاق المصانع وتوقف العديد من الصناعات في الدول المصدرة لتلك المنتجات وكمثال لذلك شركة فوكسكون التايوانية بإعتبارها أكبر شركة لتصنيع الإلكترونيات والتي تصنع هواتف ذكية لأبل وعلامات أخرى فقد علقت إنتاجها في الصين بشكل كامل مما ترتب عنه تراجع صادراتها لمختلف دول العالم وبالتالي إحداث أزمة في جانب العرض.
- **أسعار النفط:** تراجع أسعار النفط بداية من سنة 2020 نتيجة لانخفاض الطلب العالمي بسبب إغلاق العديد من المصانع وانخفاض الإنتاج و تدهور العديد من الاستثمارات وتأجيل أو توقيف العديد من الرحلات السياحية والتجارية

مع التراجع الكبير في حركة النقل المحلي في ظل انتشار حالتي عدم الثقة واليقين، خاصة وأن الصين بلد منشأ الفيروس تشكل لوحدها 14% من الطلب العالمي على النفط وبالتالي ينعكس ذلك سلبيا على الاقتصاد العالمي ككل .

فقد إنخفض نمو الاقتصاد العالمي بحوالي: 1.5% وكانت اليابان من أكثر المتضررين بخسارة حوالي 10% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية بخسائر تعادل 08% من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما.

وبذلك فحجم الخسائر المحققة والمحتملة من جائحة كورونا مرتبط بمدى قدرة اقتصاديات الدول على احتواء الجائحة والحد من انتشارها ومدى نجاح الإجراءات والقرارات المتخذة في سياق ذلك.

2.4.تداعيات فيروس كورونا –COVID-19 – على الاقتصاد العالمي:

لا تنحصر آثار فيروس كورونا على الصحة العالمية وتعداد الضحايا فحسب، ولكن آثاره السلبية وتكاليفه الباهظة بسبب الإجراءات الوقائية المتخذة في مجالات الصناعة والنقل، عصفت أيضا بقطاعات صناعية وخدماتية هامة في العالم فيما يلي :

❖ **النمو الاقتصادي العالمي:**

شهد معدل النمو الاقتصادي تباطؤا سنة 2019 قبل ظهور فيروس كورونا نتيجة للتوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية و شركائها التجاريين والمخاطر الجيوسياسية وزيادة عمق الاحتكاكات الاقتصادية بين بلدان أخرى علاوة على تقلب الأوضاع في العديد من دول العالم، خصوصا بعد تباطؤ محددات الطلب العالمي والتي تشمل الاستثمار والاستهلاك العالميين، بالإضافة إلى انخفاض حركة التجارة الدولية عقب إغلاق الحدود بين الدول، وذلك رغم الجهود الدولية والحزم التحفيزية التي أطلقتها المنظمات الدولية الحكومات والمصارف المركزية العالمية .

الشكل رقم –06- معدل نمو الاقتصاد العالمي حساب توقعات المؤسسات الدولية خلال (2016-2020)

المصدر : صندوق النقد العربي، تقرير أفاق الإقتصاد العربي، أفريل 2020، ص: 13، على الموقع الإلكتروني:

http://www.amf.org.ae

تراجع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، من خلال تأثر جانب العرض بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس وكذلك إجراءات إحتوائه، كما تأثر جانب الطلب عالميا وتحديدا في قطاع السياحة وصناعة الترفيه، خاصة مع تزايد مستويات عدم اليقين و تراجع مستويات ثقة المستثمرين والمستهلكين، فمع إجراءات الحجر الصحي والمرض ومشاعر المستهلكين السلبية تراجع الطلب الكلي، كما أدى إغلاق بعض المصانع وتعطيل سلاسل التوريد إلى اختناقات في الإمدادات تؤثر على مستويات الإمدادات من جهة أخرى.

❖ **أسواق السلع الأساسية:**

بالنسبة لمستويات الأسعار العالمية للنفط فقد تراجعت سنة 2019 لتصل إلى 64.04 دولار للبرميل في ضوء تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي بسبب سيادة حالة عدم اليقين في ظل تصاعد حدة التوترات التجارية، كما تراجعت الأسعار خلال الربع الأول من سنة 2020 بفعل المخاوف من التأثيرات الاقتصادية لانتشار فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

الشكل رقم -07- سعر برميل النفط وفق سلة أوبك خلال (2016-2020)

المصدر : صندوق النقد العربي ، تقرير أفاق الإقتصاد العربي ، أفريل 2020 ، ص: 13، مرجع سابق .

مع التراجع في مستويات نمو الطلب على النفط وما ترتب عنه تراجع مستويات طلب بعض القطاعات الاقتصادية الأساسية على الوقود كقطاع الصناعة والطيران والتجارة، وفي ظل توجه عدد كبير من الدول إلى فرض حظر واسع النطاق على تنقلات الأفراد جعل الأسواق العالمية للنفط تتسم باستمرار تفوق مستويات العرض النفطي خاصة سنة 2020 والذي إنعكس بشكل مباشر على تراجع مستويات أسعار النفط في السنة ذاتها.

الشكل رقم- 08 - الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فيفري 2019- ماري 2020)

(دولار للبرميل / شهري)

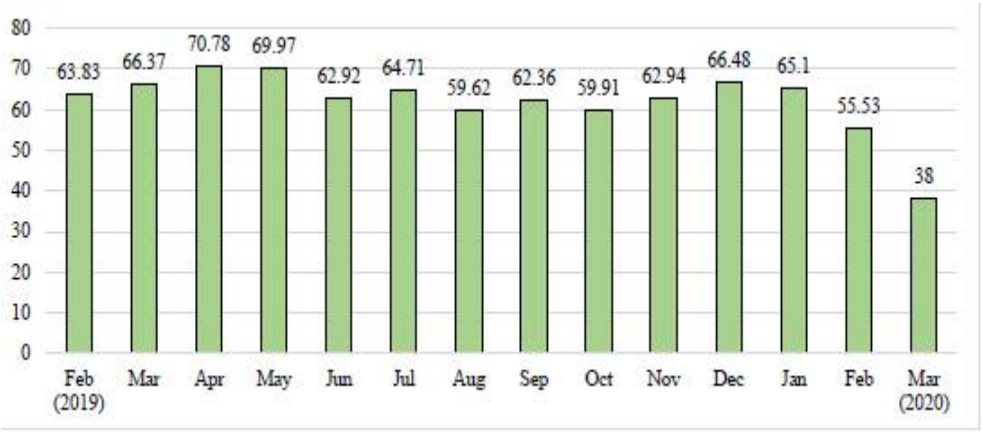

المصدر : الوليد أحمد طلحة، التداعيات الإقتصادية لفيروي كورونا المستجد على الدول العربية، صندوق النقد العربي، أفريل 2020، ص: 13على الموقع الإلكتروني : http://www.amf.org.ae

نقلا عن منظمة الاقطار المصدرة للنفط (2020)

بالنسبة لأسعار السلع الأساسية الأخرى فقد شهدت تراجعا سنة 2019 نتيجة انخفاض مستويات الطلب على السلع الصناعية لاسيما في الاقتصاديات الناشئة مع استمرار انخفاض أسعار السلع الأساسية في ظل التحديات القائمة التي لا تزال تضغط على مستويات الطلب بالنسبة للسلع الغذائية لقاء زيادة الطلب على المستلزمات الطبيةوالأجهزة والأمصال .

❖ **التجارة الدولية:**

هناك تأثير كبير لانتشار فيروس كورونا على التجارة الدولية خلال سنة 2020 سواء ما تعلق بالتبادلات التجارية السلعية أو الخدمية، خاصة مع تعطيل وإرباك سلاسل الإمداد العالمية في العديد من الدول ومنه تراجع مستويات التجارة الدولية السلعية والخدمية خلال سنة 2020.

هذا وتأثرت التجارة العالمية بانتشار فيروس كورونا كنتيجة مباشرة لمعاناة الاقتصاد الصيني باعتباره من أكبر الشركاء التجاريين لمعظم دول العالم فحسب منظمة التجارة العالمية تعد الصين ومنذ سنة 2009 أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم للعديد من السلع ومنها النفط، الحديد الخام وفول الصويا، وبالتالي فتراجع النشاط الاقتصادي في الصين يؤثر بشكل كبير على حجم التجارة العالمي .

❖ **توجهات السياسة النقدية:**

مع استمرار الموقف ألتيسيري للسياسة النقدية في البنوك المركزية العالمية الرئيسية ممثلة في كل من مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي مع ما يتبع ذلك من تراجع أسعار الفائدة لمستويات صفرية أو سالبة زيادة على إعادة تنفيذ برامج التيسير الكمي لتحفيز البنوك على منح الائتمان بهدف تمكين التخفيف من التبعات الاقتصادية لفيروس كورونا، هذه التوجهات التيسيرية للسياسة النقدية سوف تواكبها البنوك المركزية العربية المرتبط عملاتها بالأورو والدولار، وهو ما سيدعم اقتصادياتها في مواجهة تلك الظروف الإستنائية.

❖ **القطاعات الرئيسية:**

تأثر القطاع الصناعي بشكل كبير من تداعيات فيروس كورونا من خلال وقف الإنتاج، على اعتبار إن الفيروس ضرب مركز الإنتاج الصناعي العالمي في شرق أسيا وكذلك الولايات المتحدة وألمانيا وإيطاليا، فقد توقفت شركة –فيراري عن التصنيع في بعض مصانعها بإيطاليا، ومن جهة أخرى تعطل سلاسل التوريد العالمية يؤثر بشكل أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى، خاصة مع تراجع حجم الطلب العالمي والتجارة العالمية.

وكذلك لأن إنتشار الفيروس متمركز في أبرز الدول الصناعية (دول شرق أسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا) مع تباطؤ وتيرة الإنتاج أو توقفه في تلك الدول، والذي يتأثر بشدة بانخفاض عدد العاملين بسبب إغلاق المصانع (السيارات الأدوات الإلكترونية والكهربائية ....) بالإضافة إلى الإجراءات الاحتوائية الأخرى، كما سوف يحدث اضطرابات مباشرة في جانب العرض العالمي، من خلال تباطؤ العملية الإنتاجية.

كما تأثر القطاع السياحي وصناعة الترفيه (المسارح والسنيما)، من خلال تأثر جانب العرض والطلب نتيجة لمنع السفر وإغلاق المطارات ودور الترفيه كإجراء احترازي للحد من تفشي الفيروس، وعلى ضوء ذلك تشير منظمة الصحة العالمية إلى تراجع السياحة الدولية بشكل كبير وما تسبب في خسائر تعادل حوالي 50 مليار دولار في عوائد السياحة.

❖ **سوق العمل:**

تمتد تداعيات الفيروس إلى جانب العرض العالمي من خلال محركات الطاقة الإنتاجية (اليد العاملة ورأس المال) التي أصبحت غير مستغلة بكل طاقاتها الإنتاجية نتيجة للسياسات الاحترازية والتدابير الوقائية المعتمدة كالحجر الصحي وحظر التجول بإعلان حالة الطوارئ في العديد من الاقتصاديات، وغلق المحلات التجارية، خاصة مع تسريح العديد من العمال وتخفيض ساعات العمل ، فقد أشارت منظمة العمل الدولية إلى احتمال فقدان ما يقارب 25 مليون وظيفية على المستوى العالمي.

3.4. تداعيات فيروس كورونا – COVID-19– على الاقتصاد الجزائري:

بحكم العولمة التي جعلت العالم كقرية واحدة أصبحت الأزمات تنتقل بشكل تلقائي، ومع اتساع رقعة الوباء العالمي في معظم دول العالم بما فيها دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصاديات الكبرى ونتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط يخشى أن تزداد خسائر الدخل في الجزائر أكثر فأكثر، في الوقت الذي تعيش فيه الدولة تحت ضغوطات كبيرة بسبب ضعف أنظمة الحماية الاجتماعية وارتفاع معدلات البطالة في حالة حدوث انتشار واسع النطاق لجائحة كورونا كوفد -19- وإذا استمر لفترة أطول سيكون له تكلفة اقتصادية وأمنية عالية والعديد من التبعات الاجتماعية والسياسية من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من زعزعة الاستقرار، وتظهر أهم التداعيات لفيروس كورونا على الاقتصاد الجزائري حتى بداية سنة 2021 فيما يلي:

- **النمو الاقتصادي:** تأثر النشاط الاقتصادي بعدد من العوامل من بينها ارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ليصل إلى 22 مليار دولار سنة 2021 وتواصل ارتفاع العجز في ميزان المعاملات الجارية في ظل تأثر الجزائر بالتطورات في أسواق النفط والغاز الدولية وبالتداعيات الناتجة عن انتشار فيروس كورونا والتكاليف الاقتصادية المترتبة عن ذلك، خاصة في ظل حاجة الاقتصاد الوطني إلى المزيد من الإجراءات التحفيزية والإصلاحات المحفزة لبيئة الأعمال والجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية .
- **أسعار النفط:** من تداعيات انتشار فيروس كورونا استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط وقد ازداد هذا الانخفاض حدة نتيجة لحرب أسعار النفط، مما أدى إلى خسائر إيرادات نفطية، وفي ظل تراجع معدلات الطلب العالمية خصوصا من طرف الصين تزامنا مع فشل الأوبك في الالتزام بقرار تخفيض إنتاج النفط في محاولة لضبط أسواق النفط العالمية وإيقاف انزلاق سعر النفط لمستويات متدنية فإنه يستبعد تعافي أسعار النفط في الفترة القادمة خصوصا بعد إعلان السعودية عزمها على زيادة إنتاجها النفطي، وبالنسبة للجزائر التي تعتمد على عائدات النفط فتراجع سعره يؤدي إلى انخفاض عائدات الدولة وهو ما يؤثر بشكل مباشر على المساحة المالية المتاحة للدولة في حالة الدخول في كساد اقتصادي .
- **معدل التضخم:** بعدما تراجع معدل التضخم في الجزائر إلى نحو 1.95 % سنة 2019 مقارنة بـ 4.27% سنة 2018 (الديوان الوطني للإحصاء، ديسمبر 2018) كنتيجة لانخفاض أسعار كل من المواد الغذائية والمشروبات والنقل والاتصالات والصحة والأثاث والمفروشات

وبالنسبة لسنتي : 2020 و 2021 فقد تواصل معدل التضخم في الارتفاع نتيجة للأثر المتوقع لتذبذب أسعار المواد الغذائية بسبب الظروف المناخية والأوضاع الداخلية في دول الجوار ، ومدى تذبذب أسعار الصرف لكل من الدولار والأورو باعتبارهما العملتين الأساسيتين في المعاملات التجارية للجزائر ، زيادة على التطورات المرتبطة بكل من فيروس كورونا وأسعار النفط العالمية على مستويات الأسعار المحلية (صندوق النقد العربي، أفريل 2020 ، ص 32) .

- **التطورات النقدية والمصرفية:** يتجه بنك الجزائر المركزي خلال سنتي 2020و2021 إلى المزيد من الاعتماد على عمليات السوق المفتوحة لإدارة السياسة النقدية وتحقيق أهدافها وخاصة في ضوء التحديات التي يفرضها ارتفاع معدل لتضخم، بعدما خفض بنك الجزائر المركزي نسبة متطلبات الاحتياطي من 10% إلى 08% .
- **التطورات المالية:** في ظل التحديات التي واجهت الجزائر سنة 2020 وحاجتها لزيادة حجم النفقات العامة لتجاوز الآثار المرتبطة بفيروس كورونا المستجد والتوقعات بانخفاض الإيرادات النفطية العالمية تواجه أوضاع الموازنة العامة للدولة

عدد من التحديات في ظل استئثار بندي الأجور والإعانات بنحو نصف الموازنة تقريبا، ومن أهم الجوانب التي سيتم التركيز عليها خلال أفق التوقع تتمحور حول زيادة الدعم الممنوح للأسر لتغطية بنود السكن والصحة وأسعار المواد الغذائية الأساسية

وحسب إحصائيات الموازنة لسنة 2020 فقد إنخفضت مستوى الإيرادات العامة بنسبة 8% نتيجة التقلبات في سوق النفط والغاز.

- **التشغيل:** أثر فيروس كورونا على فرص العمل في جميع القطاعات الوطنية، خاصة قطاع الخدمات(يشمل القطاع الخدمات المصرفية والسياحية، والتأمينات، والترفيه والاتصالات وخدمات الإنترنت والمعلومات والنقل وغيرها) نتيجة لممارسة التباعد الاجتماعي وتراجع نشاطه، وباعتباره المصدر الرئيسي لفرص العمل وثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي فأي تأثيرات وخيمة تطاله ستترجم إلى خسائر كبيرة في الوظائف.
- **القطاعات الرئيسية:**

بعدما أقرت الحكومة الجزائرية قيودا على الرحلات الجوية وإغلاق للحدود الجوية والبحرية والبرية تسبب ذلك في انكماش واسع في قطاع الفندقة والنقل، والمعاملات المالية بسبب تراجع حركة الموانئ والمطارات، خاصة وأن بعض المرافق والفنادق العمومية قد تحولت إلى مراكز للحجر الصحي للمسافرين من الخارج.

وعلى غرار قطاع الفندقة، يشهد قطاع الوكالات السياحية صعوبات عديدة، خاصة تلك التي تنشط في السياحة الدينية على غرار الحج والعمرة.

وبالنسبة لتأثر القطاع الصناعي في الجزائر تعتبر الصين من بين أهم موردي الاقتصاد الجزائري بالمواد الأولية كالحديد والألمنيوم، إضافة إلى بعض المعدات الطبية والصيدلانية، المواد واسعة الاستهلاك، كالمواد المدرسية، والألبسة، وبعض اللوازم المنزلية، كما تعتبر المصانع الصينية المورد الرئيسي لبعض القطاعات التحويلية، حيث توفر قطع غيار الصناعات الكهربائية والكهرومنزلية، على غرار الهواتف ولوازم الإعلام الآلي، وفي ظل شلل المصانع الصينية، فإن العطب في مسار بعض القطاعات في الجزائر كان كبيرا.

5. **خاتمة:**

كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد، عن خلل واضح في هيكلة الاقتصاد الوطني القائم على الريع البترولي، وما بين توقعات المنظمات الاقتصادية الدولية تجاه الاقتصاد الجزائري، وتوقعات بعض خبراء الاقتصاد بأزمة اقتصادية قد تحل بالبلاد، نتيجة الأزمات السياسية الحالية، يسيطر الضباب على آفاق الوضع في البلاد ويأتي هذا مع اعتراف الحكومة الحالية بأن السياسات الاقتصادية المتبعة غير ناجحة ولكنها تواجهه صعوبة في إصلاحها، ويبقى التحدي قائم بالقدرة على تحقيق ما يلي:

- ✓ التشديد على إجراءات المراقبة المبكرة والاحتواء السريع و الشامل، من خلال التدخلات الصحية الموجهة للقطاعات غير الرسمية؛
- ✓ زيادة الإنفاق على الصحة العامة، من خلال دعم الاستشارة الطبية عن بعد والتوظيف الاستثنائي في القطاع الصحي، مع استجابة صناعية منسقة في مجال إنتاج الإمدادات الطبية ؛
- ✓ ستساهم الإرشادات التوجيهية والمشورة الشفافة بشأن السياسات في توجيه جهود الشركات والقطاع العام وتوزيع مواردها بما يكفل مراقبة هذه الجائحة والتخطيط لها وسهولة مواجهتها ؛
- ✓ على البنك المركزي دعم الطلب والثقة عن طريق تيسير الأوضاع المالية وضمان تدفق الائتمان إلى القطاع العيني ؛
- ✓ تقديم دعم للمتضررين من الأفراد والأسر منخفضة الدخل لدعم الاستهلاك والحفاظ على الحد الأدنى لمستوى المعيشة، مع تقديم المساعدات لدعم الأجور في المؤسسات المتأثرة بعمليات الغلق ؛
- ✓ منح تسهيلات ائتمانية وقروض للمؤسسات للحفاظ على ديمومتها بما يمكنها من الإيفاء بالتزاماتها تجاه موظفيها و المتعاملين معها مع دعم الشريحة الأكثر تضررا من إجراءات الحجر الصحي؛
- ✓ إطلاق ورشات كبيرة لتنظيم مناخ الأعمال وتحسينه ؛
- ✓ الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ورفع القيود البيروقراطية المعطلة للاستثمارات المحلية والأجنبية ؛
- ✓ القيام بإصلاحات اقتصادية و اجتماعية عميقة والتي قد تحرر الاقتصاد تدريجا من الاعتماد على النفط والتوجه لترشيد النفقات مع الحفاظ على الاستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية ؛
- ✓ توطيد التعاون متعدد الأطراف وتبني مزيجا متوازنا من السياسات الوطنية في ضوء الحيز النقدي والمالي المتاح لكل دولة لتجاوز التداعيات الإقتصادية المترتبة عن فيروس كورونا ؛
- ✓ تقسيم وتوجيه وتسيير فعال وبعقلانية لإمكانيات الاقتصاد الحقيقية، تماشيا مع طبيعته ومواكبة للتحولات ، ويبقى القطاع الصناعي الجزائري بحاجة إلى ضخ أموال معتبرة لضمان إعادة تأهيله حسب المعايير الدولية ،سيما وأنه لا يزال الكثير من المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة بعيدة عن المعايير الدولية، سواء في التكنولوجيا المستخدمة، الأسعار، المواصفات الجودة؛
- ✓ ينبغي على البنك المركزي تعزيز مستويات السيولة والتخفيف من الضغوط المالية الرئيسية ؛
- ✓ يجب أن تهدف السياسات المالية الحكومية إلى ما يلي:

- دعم الشركات، من خلال تقديم الإعفاءات الضريبية، ودعم الأجور، وتمديد آجال سداد الديون، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة؛
- النهوض بنظم الحماية الاجتماعية، من خلال تعزيز خطط الحماية الاجتماعية لصالح الفقراء والفئات الضعيفة؛

- إنشاء صناديق تعويضات البطالة وتوسيع نطاق المستفيدين منها؛ وتمديد آجال سداد القروض الفردية وضريبة الدخل والرسوم الحكومية؛
- تحفيز الطلب وخلق فرص العمل، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي والمشتريات الحكومية، لا سيما الإنفاق على برامج الرعاية الصحية وأنظمة الاستجابة للطوارئ.

6. قائمة المراجع :

1. Ahmed Bouacoud .(1998) .Les Stratégies Industrielles en Algerie en Matiére D'environnement . Les Cahier du Cread , N°45
2. Bouzidi, A. (1999). les années 90 le l'économie Algérienne . Algerie : ENAG
3. Handoussa Heba, R. J. (2000). le partenariat euro-mediterraneén en l'an 2000- deuxiéme rapport femise sur ; le partenariat euro-mediterraneén , http://www.femise.org
4. Ministére des Finances : la situation économique et Financiére en 2019.
5. Philip hiroshi Ueno.(2010) , Can Dutch Disease Harm The Export Performance OF Brazilian paper presented at the conference (innovation strategy ,Organization and Technology) at Imperial College London Business School
6. Rabah Abdoun .(1999). un bilan du programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998) Cahier de Cread 46/47
7. W.max Corden, J. (1982). booming sector and de-industrialisation in a small open economy. Economic Journal , 92 (368), 828.
8. التقرير السنوي 2017. التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر. بنك الجزائر
9. الديوان الوطني للإحصاء. (2018). مؤشرات أسعار الإستهلاك . الجزائر : الديوان الوطني للإحصاء .http://www.ons.dz
10. صندوق النقد العربي. (أفريل 2020). تقرير أفاق الإقتصاد العربي . صندوق النقد العربي .http//www.amf.org.ae
11. صندوق النقد العربي. (الإصدار التاسع -2019). أفاق الغقتصاد العربي . صندوق النقد العربي .http://www.amf.org.ae